

اتجاهات العاملين في البلديات نحو الفساد المالي والإداري في إقليم الجنوب الأردني

الدكتور خالد عطاالله الدراجة

جامعة مؤتة

د. عبدالله سالم الدراوشة

جامعة الحسين بن طلال

2017

الملخص هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات العاملين في البلديات في إقليم الجنوب، ومدى انتشار أنماط الفساد المالي والإداري في البلديات، والتعرف على أسباب الفساد وأشكاله، ومدى تنفيذ البلديات لإجراءات مكافحة الفساد، اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعيّ بأداة الاستبيان، حيث تكونت عينة الدراسة من (522) مبحوثاً من العاملين في بلديات إقليم الجنوب (الكرك، الطفيلة، معان)، وذلك لقياس اتجاهاتهم نحو أبعاد الدراسة، وللإجابة على أسئلة الدراسة استخدمت الدراسة الاختبارات الإحصائية، مثل اختبار تحليل التباين الأحادي، ومعامل ارتباط بيرسون. أظهرت النتائج أن من أهم الأسباب التي أدت إلى الفساد الإداري والمالي في البلديات في إقليم الجنوب كان بسبب قلة الرقابة الداخلية، وعدم المحاسبة، وضعف التشريعات القضائية بحق مرتكبي الفساد، وانتشار ثقافة الفساد بين موظفي البلديات. وأظهرت الدراسة أن البلديات لا تقوم بالشكل المطلوب لمحاربة الفساد، حيث تبين أن من أهم الأمور والأولويات التي يجب تنفيذها لمكافحة الفساد، هو قيام البلديات بتطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة، كما أظهرت النتائج أن الوساطة والمحسوبية واستخدام امتيازات الوظيفة للأغراض الشخصية، وابتزاز المراجعين لأخذ الموافقات على التراخيص المخالفة للأنظمة، وتعيين الأقارب، وأخذ الرشاوى، والهبات للتغاضي عن المعاملات المخالفة للأنظمة، وإفشاء الأسرار، بقصد التريح منها من أكثر أشكال الفساد المالي والإداري في البلديات. وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم الآثار المترتبة على الفساد المالي والإداري في البلديات في إقليم الجنوب هو معاناة المواطنين من نقص الخدمات، وعدم العدالة في توزيع الخدمات على الأحياء، والمناطق السكنية، وانتشار الخلافات والمشاحنات بين المواطنين. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات.

The Attitudes Of Municipalities Of Municipalities Employee Towards Financial Administrative Corruption in the South Region of Jordan

Abstract This study has several objects including: Understanding the attitude of the municipalities' employee in the south region of Jordan concerning with the financial and the scope of patterns of the financial and administrative corruption in municipalities, elucidating the reasons, form and the degree of the municipalities procedures of the anti-corruption, and social repercussion of corruption. The methodology employed in gathering data for this study has used social survey approach using the personal interview by questionnaire. The sample consisted of (502) interviewees representing municipalities staff from the south region- karak, Tafila and muan to measure the interviewees attitudes regarding to the study dimensions, the study goals, answering the study questions and using the statistical test to test the study hypothesis such as tests and analyses the variance and Pearson correlation coefficient . The study showed that the most important reasons that leads

to the financial and the administrative corruption in the south region municipalities was because the lack of the internal censorship, the absence of the accountancy, the weakness of judicial legislation against perpetrators of corruption and the spread of the corruption culture among employees. The study showed that the municipalities accused of doing nothing to fight corruption, where it found that the most important priorities should be implemented to fight the corruption perfectly is applying the principal of transparency and accountancy. The study also showed that nepotism and favoritism and using the job privileges for personal purpose, blackmail the auditors to get agreements for licenses that contrary of regulations , assigning relatives taking bribes gifts to overlook transactions that infringing the laws and reveal secrets for profiteering from it, these are most popular forms of financial and administrative corruption in municipalities. Final results showed that citizens suffering from lack of services and lack in justice in the distribution of services to neighborhoods and residential areas, and the spread of conflicts and disagreement among citizens are the most important effects of the financial and administrative corruption. The study found a set of recommendations.

مقدمة:

منذ قرون والمجتمعات البشرية تحارب الفساد بشتى أشكاله، فلم تخلُ قوانين حمورابي في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وقوانين الفراعنة والآشوريين من القوانين التي حرمت الفساد، وأوقعت العقوبة على الفاسدين، إلا أن المجتمعات البشرية اليوم تقف عاجزة عن إيقافه والحد من انتشاره، بل على العكس تماماً فقد استشرى الفساد، وزادت أساليبه، وطرقه، وزادت أعداد الفاسدين يوماً بعد يوم، فلا يمر يوم حتى نطلع على صفحات الصحف اليومية الورقية والإلكترونية إلا خبر يبين قضية فساد، أو شبهة فساد، أو تورط مسؤولين كبار في الفساد، وهذا ما تؤكد التقارير الصادرة عن هيئة مكافحة الفساد في الأردن، والتقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي.

ولا خلاف على قدم الفساد، إلا أن الجديد في الأمر هو تزايد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت تتوغل في كافة قطاعات الدولة، والتي يلحقها المواطن العادي في المجتمع، وكذلك فإن الفساد في الآونة الأخيرة أصبح ظاهرة معقدة، وامتد تأثيره ليشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والإدارية، والتنظيمية (البشري، 2007).

والأردن كدولة من دول العالم النامي يعاني بشكل كبير من أشكال الفساد المختلفة، الذي ظهرت آثاره الخطيرة على كافة القطاعات التنموية في المملكة، ومنذ بداية هذا العقد تزايدت أصوات المنادين بمكافحة الفساد في شتى القطاعات، فقد أشار الاستطلاع الذي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية إلى أن قضايا الفساد المالي والإداري من أبرز القضايا التي يجب على الحكومات الأردنية أن تتصدى لمعالجتها لتخفيف مشاكل الفقر، والبطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن (البدايه، 2009).

وتشكل قضايا الفساد المالي والإداري في قطاع البلديات بشكل خاص موضوعاً حيوياً وأساسياً كونه يرتبط بشكل كبير بمصالح المواطنين، والخدمات العامة المقدمة لهم، وترتبط أيضاً بالمظهر العام للمدينة الأردنية، وشكلها، ومستوى رقيها، ونظافتها، وتنظيمها، وشكلها، وطابعها وأمن مواطنيها، وتعد البلديات بمثابة مرآة المدينة وقلبها النابض، وهذا يلزمها على القيام بدورها الحقيقي، والفاعل في خدمة أفراد المجتمع، واليوم فإن قطاع

البلديات في إقليم الجنوب في الأردن يعاني من مظاهر الفساد التي ظهرت من خلال ما تشهده المدن والتجمعات السكانية في محافظات الجنوب من تردي الخدمة العامة وأهمها الطرق، والنظافة العامة، والتخطيط السيء، وإصدار القرارات غير المناسبة، وغير المدروسة بالنسبة لنظام البناء، ونظام الإفراز، والتي أدت بدورها إلى زيادة المشاكل التنظيمية، بجانب ما تشهده هذه البلديات نفسها من ترهل وظيفي ومديونية، وعجز الموازنة، والأداء الوظيفي.

والبلديات من المؤسسات العامة التي كثر الحديث عن شبهات الفساد فيها، فمن المشاكل المألوفة التي تناولتها الصحافة، والتي يلمسها المواطنون موضوع التعيينات وتحديد العقود، فهناك من تتعاقد معهم البلديات ويجلسون في بيوتهم ولا أحد يسمع بهم، ومشكلة ضعف الرقابة على البلديات، بجانب ورود عدد من قضايا الفساد في البلديات التي وجدت طريقها إلى مجلس النواب، كما الحال مع شبهات في بلديات كثيرة في المملكة والتي أثارها النواب مراراً وتكراراً.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

انطلاقاً من التوجهات الشعبية، والرسمية في الأردن بضرورة مكافحة الفساد، وتحقيق أعلى مستوى من الإنجاز والتميز للبلديات في الأردن في إطار بناء المدينة العصرية، وبناء دولة المؤسسات، وإيماناً بأن تحقيق هذا التوجه لا يتم إلا من خلال تضافر جميع جهود أبناء الوطن والغيورين على مصلحته، ورفعته، وتقديمه، تأتي هذه الدراسة للقيام بجزء بسيط تسهم به الدراسات في الجامعات الأردنية في المساعدة بتشخيص وتحديد أسباب جرائم الفساد المالي والإداري في قطاع هام جداً في المجتمع وهو قطاع البلديات، والتي ستسهم في اقتراح أفضل السبل في مكافحة الفساد فيها، وتتخلص مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما اتجاهات العاملين في البلديات نحو الأسباب المؤدية لانتشار الفساد المالي والإداري في بلديات إقليم الجنوب؟
2. ما اتجاهات العاملين في البلديات نحو أشكال الفساد المالي والإداري في بلديات إقليم الجنوب؟
3. ما اتجاهات العاملين في البلديات نحو مظاهر الفساد المالي والإداري في بلديات إقليم الجنوب؟
4. ما اتجاهات العاملين في البلديات نحو أساليب وطرق مكافحة الفساد المالي والإداري في بلديات إقليم الجنوب؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في اتجاهات العاملين في البلديات نحو أسباب وأشكال ومظاهر وأساليب مكافحة الفساد، والتي تعزى لمتغير (المستوى التعليمي، النوع الاجتماعي، والعمر، الحالة الاجتماعية، عدد سنوات الخبرة، الدرجة الوظيفية)؟

أهمية الدراسة:

تبع أهمية الدراسة من موضوعها، إذ تشكل قضايا الفساد المالي والإداري في البلديات موضوعاً حيوياً وأساسياً، كونه يرتبط بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وإظهار المدينة الأردنية بمستوى حضاري يعكس تطورها، وهذا يتطلب منها القيام بدورها الحقيقي والفاعل في خدمة المواطن، وتحقيق مستويات مقبولة من الخدمات الأساسية.

ستكون هذه الدراسة من الجانب النظري إضافة علمية للمكتبة العربية، إذ إن دراسة الفساد المالي والإداري في قطاع البلديات محدود إن لم يكن نادراً، علماً أن هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في الأردن. ومن الجانب العملي: ستقدم هذه الدراسة تقييماً علمياً لمظاهر وأشكال وأسباب الفساد في البلديات، وبالتالي سوف تمكن المسؤولين في أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد من التعرف على الكيفية التي يمكن بها الحد والوقاية من انتشار الفساد المالي والإداري في قطاع البلديات مستقبلاً.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على اتجاهات العاملين في البلديات نحو الأسباب المؤدية لانتشار الفساد المالي والإداري في بلديات إقليم الجنوب.
2. التعرف على اتجاهات العاملين في البلديات نحو أشكال الفساد المالي والإداري في بلديات إقليم الجنوب.
3. التعرف على اتجاهات العاملين في البلديات نحو مظاهر الفساد المالي والإداري في بلديات إقليم الجنوب.
4. التعرف على اتجاهات العاملين في البلديات نحو أساليب وطرق مكافحة الفساد المالي والإداري في بلديات إقليم الجنوب.
5. الكشف عن الفروق الإحصائية في اتجاهات العاملين في البلديات نحو أسباب وأشكال ومظاهر وأساليب مكافحة الفساد، والتي تعزى لمتغير (المستوى التعليمي، النوع الاجتماعي، والعمر، الحالة الاجتماعية، عدد سنوات الخبرة، الدرجة الوظيفية)؟

مصطلحات الدراسة:

الفساد لغة: يعني التلف والعطب والخلل (ابن منظور، 1986).
والفساد اصطلاحاً: إلحاق الضرر بمصالح الأفراد والمجتمع، والشخص الفاسد هو الذي لا يتحلى بالأخلاق، والأمانة في عمله، وتعامله مع الآخرين (اليوسف، 2002).

الفساد الإداري:

ويعرف الفساد الإداري بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة (الذهبي، 2005). وتم تعريف الفساد من قبل البنك الدولي بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة مقابل عمل ما غير مشروع أو القيام بالابتزاز، أو تعيين الأقارب والأصدقاء والمعارف في الوظائف العامة، واختلاس أموال الدولة أو سرقتها مباشرة (القيوتي، 2001).
البلديات: البلدية مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي وإداري، تحدث وتلغي، وتعين حدود منطقتها، ووظائفها، وسلطاتها بمقتضى أحكام قانون البلديات، وباستثناء أمانة عمان الكبرى وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية، وسلطة إقليم البتراء السياحي، يتولى إدارة البلدية مجلس بلدي يحدد الحد الأعلى لعدد أعضائه بقرار من وزير الشؤون البلدية (قانون البلديات، 2011).

الإطار النظري:

1. مداخل الفساد الإداري والمالي (نجم، 2005):

2. المدخل التقليدي: الفساد القائم على انحراف الأفراد عن النظام السائد، والمنتج في الهيئات الحكومية الأمر الذي يدفع أفراد المجتمع إلى ممارسة السلوك المنحرف.
 3. المدخل الوظيفي: الفساد القائم على أساس انحراف الأفراد عن قواعد العمل الرسمية المعتمدة.
 4. المدخل بعد الوظيفي: ووفق هذا المدخل يمكن أن يأخذ الفساد طابعاً تنظيمياً، وأن الفساد ظاهرة لها جوانب متعددة الأسباب.
 5. ويمكن تصنيف أنواع الفساد الإداري إلى ثلاثة أنواع كالاتي:
 1. الفساد الروتيني: وهو يتعلق بالزيادة المبالغ فيها بالإجراءات المطولة، والبطيئة لإنجاز أعمالهم التي هي حق مكفول بالقانون.
 2. الفساد الناتج عن الممارسات التقديرية الممنوحة للموظفين: وهو ما يظهر في أشكال عديدة كما هو الحال في القرارات القائمة على اعتبارات شخصية متحيزة أو منح تسهيلات ومزايا لبعض الموظفين، وحرمان البعض الآخر منها استناداً للسلطات التقديرية للمدير أو الموظف، وهذا النوع يرتبط بتجاوز الموظف لحدود التصرف الأمين، والنزبه والموضوعي لسلطات وظيفته.
 3. الفساد الذي يتضمن مخالفة القانون أو إساءة سلطاته العامة: وهو ما يظهر في مخالفة الموظف الواضحة لنصوص القانون ليحصل على مكاسب شخصية أو جماعية كما هو الحال في إرساء عقد على شركة خلافاً لأسلوب العطاء الذي فرضه القانون أو توزيع الأراضي بطريقة غير قانونية.ويمكن اعتبار الفساد بأنه أي سلوك بشري يتسم بالأنانية، وتقديم المصالح الشخصية والفئوية الضيقة على الصالح العام، كما يمكن التعبير عنه بتسلط فئة معينة على موارد المجتمع وامتلاكها لمفاتيح الثروة، والنفوذ، وحرمان باقي الفئات منها (نجم، 2005).
- أشكال الفساد الإداري والمالي:**
- أضافت المستجدات المعاصرة بمشكلاتها أنماطاً جديدة في الضغوط على الهيئات الحكومية وأجهزتها الإدارية العامة في شتى أنحاء العالم، وظهرت أشكال جديدة للفساد أخرجته من حدوده الصغرى: كالرشوة السائدة، والرشوة الطارئة إلى حدود كبرى من بينها (الناصر، 2002):
1. التجارة المحظورة: كالمخدرات والأسلحة، والنفائيات النووية..... وما ينتج عنها من أموال ضخمة تتركز في أيدي فئات قليلة تشكل قوة اقتصادية هائلة لها دور كبير في توجيه السياسات، واتخاذ القرارات التي تسهل عقد الصفقات، وترويج العملات المزيفة وغسيل الأموال غير الشرعية، وتقديم الحماية لشركات وأشخاص معينين.
 2. الديون ومنعكسات سياسات التثبيت والتكيف الاقتصادي: التي دفعت إلى طلب مساعدات المنظمات الدولية المتخصصة وما ينتج عنها من:
 - أ. إثراء غير مشروع ومفاجئ لبعض الفئات الطفيلية نتيجة تفكيك أوصال القطاع العام.
 - ب. شركات وتضامانات بعض كبار المسؤولين في الدولة مع شركات خاصة.
 - ج. استخدام الموارد المالية الجديدة في منح ضعيفة الجوى.
 - د. ضعف الإجراءات الرقابية، وعدم نزاهتها.
 - هـ. انخفاض قيمة العملة المحلية، وتدني مستوى الرواتب، والأجور، وضعف القوة الشرائية، وانتشار البطالة.

3. إساءة استعمال السلطة الحكومية: أو استغلال نفوذ الوظيفة العامة من قبل الإدارات المركزية التي تحتكر جميع السلطات بيدها، وتبقى سلطة اتخاذ القرار بيد القلة في رأس الهرم الإداري، وما يصاحب ذلك من سوء ممارسة هذه الصلاحيات، أو استغلال السلطات في اتخاذ قرارات ذات نفعية خاصة واضطرار أصحاب الحاجات إلى البحث عن وسائل وأدوات تتيح لهم التقرب من مالكي السلطات، وتوجيه سياساتهم لتتفق مع المصالح الخاصة فتعود حلقة الفساد لتتصل من خلال استغلال النفوذ، والرشوة، والابتزاز، و العلاقة الشخصية.
4. اختراق القوانين والأنظمة: في ظل قصور الرقابة، وضعف النزاهة، واهتزاز العدالة في سلك العدالة، وفي سلك القضاء، والقانون، والخضوع لقوة السلطة والمال.
5. الدفع مقابل الخدمة المشروعة: للحصول على الحق، والتقدير السليم للأوضاع، والحياد والموضوعية في أداء الخدمة.
6. الدفع مقابل الخدمة غير المشروعة: أي غير المستوفية للشروط المنصوص عنها للاستفادة من بنود معينة.
7. ابتزاز الرشاوى مقابل الامتناع عن إلحاق الضرر.
8. الاختلاس عن طريق تزيف السجلات: كالإيصالات الرسمية تغيير مواعيد السداد المصرفية والتهرب الوظيفي.
9. الإفراط في إصدار طوابع رسمية أو أختام أو وصولات لدفعات وهمية دون الإبلاغ عن ذلك رسمياً.
10. انتشار لقب السياسيين الذين يحملون لقب رجال أعمال.
11. تعاطي الأحزاب السياسية للعمولات في السوق منتهزة فرصة الفساد الرحب.
12. تحويل صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب النفوذ .

صور الفساد الإداري:

- تنتشر صور للفساد الإداري في الدول النامية، وتتعدد بشكل مباشر وغير مباشر مما أدى إلى تعطل حقوق الكثيرين، وعدم القدرة على الحصول عليها إضافة إلى حصول آخرين على حقوق ليست لهم بحكم التلاعب، والتهاون حيث يمكن إجمال أهم صور الفساد الإداري (حلواني، 2003):
1. الرشوة: هي وسيلة استخدام الوظيفة للحصول على مكاسب، وتشمل كل المنافع التي تحفز الموظف للتجار بسلطته حيث تدفعه للحصول على حقوق أو مزايا باطلة أو لإبطال واجبات مستحقة أو لدفع ضرر واقع أو متوقع.
 2. العمولة: وهي نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة يحصل عليها الموظف مقابل الظفر بالعقد أو الصفقة حيث تعتبر ثمن إعطاء الآخرين ما لا يستحقونه من المال العام
 3. الاختلاس: وهو إما أخذ مباشرة للنقود المودعة لدى الأفراد أو لدى غيرهم عن طريق التزوير أو التحريف أو إضافة معلومات كاذبة خاصة في ظل اعتقاد البعض بإمكانية الانتفاع من المال العام شخصياً.
 4. الغش والتدليس: ويهدف إلى تحقيق الأغراض الخاصة أو إنجاز المعاملات أو التوصل من الالتزامات أو زيادة الأرباح على حساب الغير، وينقسم إلى أنواع مختلفة كالغش التجاري، والغش العلمي، والغش المهني، والغش الفني حيث ينتشر في التعاملات المختلفة داخل الإدارة العامة.

5. الابتزاز: وهو استغلال المراجعين بالحصول على الخدمة المطلوبة، والتسهيلات أو منعاً للتعرض للإيذاء الجسدي أو التعذيب النفسي أو الإساءة للسمعة، مما يضطر الناس للدفع مقابل التخلص من الإساءة أو مقابل أخذ الحق.
 6. التحيز والمحاباة: وينطلق هذا السلوك من دوافع قبلية أو عنصرية أو إقليمية تميز بين المواطنين وتؤدي إلى غرس الحقد في النفوس وتتحرف عن الأهداف العامة التي تدعو إلى خدمة الجميع بالدرجة نفسها على حد سواء.
 7. التقصير والإهدار: وذلك عن طريق إضاعة الممتلكات العامة تعبيراً عن الحقد والسخط كالتكاسل المتعمد أو عدم الالتزام بأوقات العمل واستغلاله في أمور أخرى أو إفشاء الأسرار وزرع الفرقة بين العاملين والإساءة للمراجعين.
 8. الهدايا الغلول: وهي الهدايا التي يتم تبادلها بين المرؤوسين، ورؤسائهم، أو بين المراجعين، والموظفين على اعتبار أنها هدايا عادية مع أنها تقدم لتحقيق مصالح شخصية كمجاملة المسؤولين، وإرسال الهدايا إلى أبنائهم أو أسرهم طمعاً في أشياء أخرى يتم استيعابها ضمناً.
- حيث إن هذه الدراسة تركز بشكل أكبر على مظاهر الفساد الإداري في البلديات والمرتبطة بالأداء الوظيفي، التي تعاني منها منظمة الإدارات العامة، والتي يمكن إجمالها بما كالاتي(الطراونة،2010):

1. انتشار ظاهرة التسبب وعدم الانضباط.
 2. تكدس الموظفين في المكاتب دون وجود عمل.
 3. سوء تنظيم وبطء إنجاز الأعمال، وتعطيل مصالح المواطنين.
 4. التمسك بالروتين ونمطية الإجراءات، وحرفية نصوص القوانين واللوائح.
 5. قلة كفاءة الموظفين، وهبوط مستوى أدائهم.
 6. انتشار المحاباة، وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة
 7. اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية، وانعدام الثقة في مدى تنفيذ مبدأي الثواب والعقاب.
- إضافة إلى إساءة استخدام السلطة، وإهدار المال العام، والاستهانة بالملكية العامة، والغش وخيانة الأمانة، وعدم احترام النظام، وإضاعة الوقت، ومجاملة المسؤولين لبعضهم البعض طمعاً في الحصول على خدمات متبادلة .

المؤسسات المستقلة التي تكافح الفساد:

1. هيئة مكافحة الفساد.
 2. الإعلام والرأي العام.
 3. منظمة الشفافية العالمية.
 4. الشكاوي الفردية.
- إن منظمة الشفافية العالمية لا تتوخى الريح، وترتكز على تخفيف الفساد، ولها عناوين وطنية في خمسين دولة، وتمارس هذه المنظمات المحلية سلسلة من النشاطات بما فيهما المساهمة في ورشات عمل حول الأمانة، ونظافة اليد، وقد تم إقامة ورشات عديدة لمناقشة موضع الفساد في دول عديدة من ضمنها الأردن(روزا كزمان، 2003).

علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماته:

لقد عاد رواد هذه المدرسة تأكيد المبادئ الأخلاقية والقيمية للوظيفة العامة أو الخاصة وعارضوا الافتراضات النظرية للوظيفية محذرين الأكاديميين، والمجتمع، والدولة من التأثيرات للمنهج الوظيفي، ومشددين في الوقت ذاته على ضرورة تطوير إستراتيجيات متنوعة الأبعاد لمحاربة الفساد الإداري، لقد صاغ قاموس وبستر (Webster) تعريفين للفساد الإداري وفق المدرسة القيمية هما أضعاف أو إفساد للاستقامة والفضيلة أو المبادئ الخلقية، أو الحث على العمل الخاطيء بواسطة الرشوة، أو الوسائل غير القانونية الأخرى (حجاج، 1994).

وعرف الفساد في الاتجاه نفسه بأنه "القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة .

إن أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها للتعريفات القيمية تتعلق بمفهوم القيم الذاتية، ونسبته، وعدم ثباته، وصعوبة التحقق منه.

حاول بعض منهم من جانب آخر تبني جدلية المصلحة الفردية، والمصلحة العامة معياراً للحكم على السلوك الفاسد، لذلك فالفساد الإداري عبارة عن النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي، والتي تؤدي فعلاً إلى صرف ذلك عن هدفه الرسمي، الذي يفترض أن يكون مجسماً لطلبات الجمهور العامة لصالح أهدافه الخاصة، وتثار هنا عدة تساؤلات بخصوص ماهية مفهوم المصلحة العامة، ومن الذي يحددها وكيف تحدد؟ ثم ماذا عن السلوك الفردي أو الجماعي غير القيمي، أو غير الأخلاقي الذي يحقق مكاسب عامة كذلك أو أنه لا ينتهك مصلحة عامة على الأقل.

ومن هنا نجد أن باتريك دوبيل (Patrick Dobell) يعد الفساد مسألة نسبية تخضع لاعتبارات قيمية فضلاً عن اعتبارات المصلحة العامة، فهو يفترض مستويات من المصلحة والولاء ، ويفترض أيضاً أن الفساد أكثر قبولاً عندما يتعلق بتحقيق منافع عامة، وأقل قبولاً عندما يحقق مصالح شخصية أو جماعية محدودة، لذلك عندما تقدم شركة مصدرة رشوة لعملائها لحثهم على استيراد منتجاتها لا يعد هذا فساداً، لكونه يعود بالمنفعة على الصالح العام، فهو فساد نبيل أو وطني.

غير أن شوارتز (A.C.Schwartz) يعدّ تبرير الفساد بالمصلحة العامة أمراً خطيراً كونه يفضي بالضرورة إلى تدرع الموظف بتحقيق مصلحة العمل تبريراً لسرقته، وتحقيقاً لمنافع فردية قائلاً لنفسه " إذا كان علي أن أغش تحقيقاً للصالح العام، فما المانع أن خطوة إلى الأمام لأحقق مصلحة لي؟.

أما القانونيون وأنصارهم فقد وضعوا كعادتهم القانون والشرعية معياراً وحيداً للحكم على الفساد الإداري، لذلك فالفساد من وجهة نظرهم هو السلوك المخالف للواجبات الرسمية للدور العام لاعتبارات خاصة عائلية، وشخصية، أو لتحقيق مكاسب اجتماعية، أو هو انتهاك للقوانين لتحقيق أنواع معينة من المكاسب الشخصية المتعلقة بالنفوذ، وعلى الرغم من أن هذا المدخل يوفر معياراً واضحاً وعملياً للتعرف إلى الفساد فإن الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى هذا الصنف من التعريفات هي ذاتها التي وجهت كثيراً للمدخل القانوني في الإصلاح الإداري، ومنها جمود القانون، وكيفية تحديد شرعيته، ثم ماذا عن السلوك المنحرف الذي لا ينتهك قانوناً أو الذي يعرف كيف يراوغ، وكيف يتخلص من الوقوع تحت طائلته.

أخيراً فقد تبني بيتر وويلش (j.G.Peter&S.Welch) معياراً نسبياً للفساد في محاولة كما يبدو للتخلص من الانتقادات التي وجهت للتعريفات السابقة هو معيار الرأي العام، قسم الباحثان الفساد إلى ثلاثة أنواع وفق هذا المعيار متبنيين مفهوم هايدنهايمر (Heidenheimer) للكشف عن الفساد فيما أن يكون الفساد أسود، أو أبيض،

أو رمادياً، واعتماداً على ما يراه الجمهور العام والموظفون على أنّ فعلاً ما سيء، وينبغي إدانته يعني أن هذا الفساد أسود، أما الفساد الذي لا يدان من العامة ويجري التغاضي عنه فهو فساد أبيض، وهناك منطقة رمادية تقع بين الاثنين عندما لا يجري الاتفاق بين الأطراف المعنية على إدانة تصرف ما. يجد المهتمون بالفساد الإداري هنا أيضاً تنوعاً وتبايناً في الأسباب التي ساقها سائر الباحثين تبريراً للفساد الإداري، وفق تباين رؤاهم والمدارس الفكرية التي ينتمون إليها والمجالات المهنية المهتمين بها. وينظر الاقتصاديون غالباً إلى الجريمة- ومن ضمنها جرائم الفساد- والعقاب من منظور نفعي عقلاني تماماً، لقد ذكر الاقتصاد كاري بيكر (Cary Backer) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد أن القرار الذي يتخذ لانتهاك القانون ينجم عن حسابات عقلانية رشيدة للمنافع المتأنية والتكاليف المتوقعة، واستنتج إمكانية منع الجرائم، أو ردعها بسن جزاء مساو للتكلفة الاجتماعية الصافية مقسومة على احتمال منع الجريمة. لذلك فإن زيادة المنافع المتوقعة من وجهة نظر من ينوي ارتكاب جريمة الفساد على التكلفة المحتملة لهذه الجريمة تعزز قراره بارتكاب الجريمة والعكس صحيح، على هذا الأساس فإن تعزيز إجراءات الحماية للأموال العامة، والخاصة، وسن عقوبات قاسية يكفي من وجهة النظر هذه للحد من ظاهرة الجريمة عموماً والفساد بخاصة.

ومن هنا فسّر ماسي (J.R.Masy) امتناع المديرين عن ارتكاب الأفعال غير القانونية بعدم تساوي المكاسب التي يحصلون عليها مع المسؤولية الكبيرة التي يتحملونها عن هذه الأفعال غير أن باحثين آخرين رأوا في البيروقراطية، والهياكل التي تتطلبها والسلوكيات التي تفرضها ما يساعد على الجريمة أو يحث عليها. لذلك أعد يوجين تشاجوسكي ولونين وولان (Czajkosi&Launin Wollan Eugene) البيروقراطية بمستويات وظائفها المختلفة تنتج آثاراً إجرامية واضحة رغم أنها نادراً ما تكون مقصودة في التصميم ونادراً ما يعترف بها. يقدم عاصم الأعرجي شرحاً أكثر شمولية لأسباب الفساد الإداري، فالفساد ينجم عن الفجوة الحضارية، والإدارية الكائنة بين القيم الحضارية للمجتمع النامي من جهة، وقيم العمل، وقواعده الرسمية المعتمدة في أجهزة الدولة الحكومية من جهة أخرى بجانب ضعف علاقة هذه الأجهزة بالجمهور، وشيوع الولاءات الجزائية، مما يدفع إلى بروز حالات الفساد الإداري لتجسيم قنوات تأثير استثنائية في قرارات أجهزة الدولة. من جانب آخر فإن انهيار النظام القيمي للفرد، والجماعة، وعدم عدالة توزيع الثروة في المجتمع والتباين الطبقي الكبير فيه تعد أسباباً قوية لسلوكيات منحرفة وفسادة في الأجهزة الإدارية، كما أن هناك رأياً آخر يشير إلى أن الفساد يرجع إلى أسباب هيكلية، فاستمرار الهياكل القديمة لأجهزة الدولة رغم تغييرات قيم الأفراد وطموحاتهم من شأنه أن يخلق فجوة بين الجانبين تتجسد في قصور الأجهزة من الاستجابة لطلبات الأفراد، مما يجعل بعضاً منهم يلتجئ إلى سلوكيات تنطوي تحت مفهوم الفساد لتجاوز محدوديات الهياكل القديمة (عبدالخالق، 2009).

آثار الفساد الإداري:

في الوقت الذي أكد فيه أنصار المدرسة القيمية، والمدرسة ما بعد الوظيفية الطبيعية السلبية الهدامة للفساد الإداري شدد الوظيفيون على الآثار الإيجابية للفساد الإداري كما يعتقدون وبعد تداعي النسق القيمي السلوكي في المنظمات، ومن ثم في المجتمع عموماً من أبرز الآثار السلبية التي ركز عليها القيميون، والذي يعكس على الإنسان آثاره الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية كافة.

وفي الاتجاه نفسه أثبتت الدراسات الكثيرة التي أجريت في مختلف دول العالم صحة افتراضات المدرسة ما بعد الوظيفية حول الطبيعة السلبية لآثار الفساد الإداري، فضلاً عن إضعافه للسلطة المعنوية، والأخلاقية في

المجتمع فإنه يؤدي إلى إضعاف كفاءة العمليات الحكومية، وزيادة فرص الجريمة المنظمة، ويضيف عبئاً آخر على دافعي الضرائب، ويقلل من فاعلية القرارات السياسية، ويقود إلى استخدام غير كفء للموارد المتاحة، ويثيب المجرم على حساب النزاهة، وهناك أثر سلبي مضاف للفساد بخاصة في الدول النامية، وهو زيادة التفاوت الطبقي، أن الفساد الإداري لا يؤدي فقط إلى تمكين البيروقراطيين، والموظفين، والعموميين من أن يصبحوا من أصحاب الملايين فحسب بل يقود أيضاً إلى تدهور ملايين المواطنين العاديين، وببديان دهشتها من تزايد أصحاب الملايين بشكل كبير، ومستمر في دولة تعد من أفقر دول العالم كالأردن على سبيل المثال لا الحصر (داغر، 2001).

يقف الموظفون على الطرف المقابل مشيدين بالآثار، والوظائف الإيجابية للفساد فهو من وجهة نظرهم يوسع الخيارات المتاحة في السوق الاقتصادي، ويحقق التكامل والتلاحم بين الأفراد ويساعد على البناء المؤسسي، ويقوي الإدارة من خلال إعطائها المرونة، ويخفف من قسوتها، ويزيد من إنسانيتها، فضلاً عن محافظته على الاستقرار السياسي للنظام كونه بديلاً عن الاضطراب، إن المتأمل في الفوائد التي ساقها الموظفون لتبرير الفساد الإداري- إذا كان هناك حقاً فوائد- يجدها لا توازي ابداً ما قد ينجم عنه من آثار سلبية مدمرة للنسيج المجتمعي والاقتصادي، والسياسي في أي دولة (الشابي، 2003).

النظريات المفسرة لموضوع الدراسة:

نظرية الضغوط العامة (General Strain Theory)

ميرتون (Merton, 1968) تعود نظرية الضغوط إلى نظرية دوركايم (Durkheim, 1984) في الجريمة والأنومي، أو نظرية الضغوط (Strain Theory) خاصة الأنومي .

أما نظرية إجنوا المعروفة باسم نظرية الضغوط، اهتمام دوركايم انصب على تفسير اتباع الأفراد للأعراف (الامتثال)، وركز على مجالات التغيير الاجتماعي والانتحار والانحراف عن القواعد والجريمة، وهي أجزاء طبيعية من طبيعة المجتمع وأن الجريمة حقيقة اجتماعية، لا يخلو منها مجتمع ما، فطالما بقيت فإنها تساعد المجتمع على الاستدامة والتطور والنمو، وما الجريمة إلا فعل نكران للتلاحم الاجتماعي ، وقدم إجنو (Agenw) نظريته في الضغوط العامة، حيث تم مراجعتها عدة مرات (1996-2001-2002-2004)، وتتعلق من فكرة رئيسة وهي أن الجريمة ناتجة عن الشعور بالعدوان والإحباط الناجمين عن خبرة الضغوط.

عرف إجنو الضغط بأنه مجموعة من الحوادث أو الظروف التي لا يرغبها الفرد، وقد حدد إجنو ثلاثة أنواع من الضغوط التي يتعرض لها الأفراد هي (الوريكات، 2002):

1. الفشل في تحقيق أهداف ذات قيمة إيجابية: وينتج هذا النوع من الضغوط عن فشل الأفراد في تحقيق

الأهداف ذات القيمة الإيجابية، حيث من الممكن أن يواجه الفرد معوقات، حيث تتحول هذه الأهداف

ذات القيمة الإيجابية إلى ضغوطات، ويتكون هذا الضغط من ثلاثة عوامل هي:

أ. الانفصال بين التوقعات والتمنيات، حيث إن هناك أهدافاً وقيماً مقبولة من المجتمع ولكنها غير متاحة للجميع.

ب. الانفصال بين التوقعات والإنجازات الفعلية، حيث تزداد الضغوطات عندما لا تتلاقى التوقعات مع الإنجازات الفعلية من الدخل الذي يحصل عليه الفرد مقارنة مع أقرانه.

ج. الانفصال بين النتائج العادلة والمنطقية والنتائج الفعلية حيث يحدث هذا النوع من الضغوط عندما لا تتلقى النتائج الفعلية مع ما يعتقد الفرد أنه عادل، وقد اقترح اجنو أن الأثر الجمعي لهذه المصادر الثلاثة للضغوط أن يكون مقياساً للضغوط.

2. إزالة مثير ذي قيمة إيجابية لقد عرف اجنو المثير ذا القيمة الإيجابية بأنه "تعزيز إيجابي قدم سابقاً للفرد" كفقدان عزيز، الانتقال لمجتمع جديد، الغربة، وهذه تولد ضغوطات جديدة، وعندما يكون الأفراد تحت هذه الضغوط فقد يلجؤون إلى العنف لمنع إزالة المثير ذي القيمة الإيجابية أو الانتقام من الأفراد المسؤولين عن هذه الإزالة للمثير الإيجابي (الظروف).

3. تقديم مثير سلبي وينتج هذا النوع من الضغوط عن تقديم المثير السلبي كتقديم الخبرات المدرسية السلبية، سوء معاملة الطفل، ومشكلات الجيرة، وضحايا الجريمة، وتحدث الجريمة عندما يحاول الفرد الخلاص أو محاولة تجنب المثير السلبي.

المشاعر السلبية (Negative Emotion):

لقد ضمن اجنو نظريته المشاعر السلبية، إذ يرى أن خبرة الضغوط تزيد احتمالية أن يخبر الأفراد حالة من المشاعر السلبية التي تقود إلى العنف والجريمة مثل: الغضب والإحباط والاكتئاب والحسد والخوف، كما أنها تقود إلى خلق ضغط على الأفراد للانخراط في فعل تصحيحي وخفض القدرة على التأقلم بطريقة قانونية وخفض تقدير الكلفة في تقدير الجريمة.

ويرى اجنو أن الجريمة والجنوح استجابات تكيفية (Coping) مع الضغوط والمشاعر السلبية واقترح اجنو للضغوط ما يأتي (الوريكات، 2002):

1. الضغوط الموضوعية (Objective strains) وهي الحوادث أو الظروف غير المرغوب فيها من شريحة واسعة من الأفراد على جماعة معينة.

2. الضغوط الذاتية (Subjective) وهي الحوادث أو الظروف غير المرغوب فيها من الفرد الذي خبرها بنفسه مباشرة.

3. الضغوط بالإنابة (Vicarious strains) وهي الضغوط أو الظروف غير المرغوب فيها من الفرد التي يخبرها الفرد من أولئك المحيطين به.

وإذا ما أدت هذه الضغوط إلى مشاعر سلبية فإنه من المتوقع أن تؤدي إلى السلوك الإجرامي، ويرى اجنو أن الجريمة يمكن أن تتولد عن هذه الضغوط عندما تكون هذه الضغوط:

1. غير عادلة.

2. مكثفة أو شديدة.

3. ناتجة أو مقترنة بمستوى ضبط ذات منخفض.

4. حافز للتأقلم المنحرف (الإجرامي).

وعندما تؤدي مصادر الضغوط الثلاثة إلى ظهور المشاعر السلبية فإن خطورة السلوك الإجرامي سيزيد، ويعد السلوك الإجرامي استجابة تأقلم للضغوط والمشاعر السلبية، أما استراتيجيات التكيف فهي (السمري، 2009):

1. الإستراتيجية السلوكية (Behavioral Strategy) وهي محاولة خفض أو إزالة أو السعي للانتقام من مصدر الضغط فالأفراد يمكن أن يسعوا لتحقيق أهداف ذات قيمة إيجابية بالنسبة لهم أو حماية ظرف إيجابي عندهم أو إثارة مثير ذي قيمة لهم أو إلغاء مثير سلبي أو التخلص منه.
2. الإستراتيجيات العاطفية (Emotional Strategy): يطبق الأفراد إستراتيجيات عاطفية للتخفيف من المشاعر السلبية، وتؤدي هذه الإستراتيجية إلى سلوك منحرف، والتي بدورها تؤدي إلى سلوكيات الاسترخاء.
3. الإستراتيجية المعرفية (Cognitive Strategy).

وهنا يرى الباحث في هذا المضمون لهذه النظرية أن الفساد، والرشوة، والواسطة، والمحسوبية، كلها صور يسعى الفرد لممارستها تبعاً للظروف الاقتصادية الصعبة السائدة، فهم بذلك يبحثون عن بديل لتعويض هذا الخلل المادي لديهم فهم يرون بذلك مبرراً لهم، مما يجعلهم أقل مقاومة للظروف الصعبة التي يمرون بها.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة (العتيبي، 2012) بعنوان " دور أعمال الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الفساد الإداري " : دراسة ميدانية على موظفي القطاع العام في المملكة العربية السعودية، على عينة بلغ قوامها (350) موظفاً، وتوصلت إلى النتائج التالية: كان مستوى التصورات نحو كل من : درجة وجود الفساد الإداري في المؤسسات العامة ودور الحكومة الإلكترونية في الحد منه مرتفعاً، وتبين أن مستوى وجود الحكومة الإلكترونية في القطاع العام السعودي مرتفعاً وقديماً في معظم المؤسسات، حيث تقدم بالمتوسط (25) خدمة إدارية في المؤسسة الواحدة وأن مستوى كفاءة استخدام الحاسب الآلي عند أكثر من (41%) من العاملين كان مرتفعاً، ولم يتجاوز نسبة الموظفين الذين لا يفضلون الحكومة الإلكترونية في المؤسسات التي يعملون فيها (6.3%)، وكانت تصورات العاملين في المؤسسات الحكومية السعودية نحو الدور الإيجابي والفعال للحكومة الإلكترونية في الحد من مظاهر الفساد الإداري كان متوسطاً، وتبين أن درجة قبول الموظفين لأعمال الحكومة الإلكترونية تزداد، ومستويات الفساد الإداري تقل كلما زاد عدد الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية والخبرة الزمنية في تطبيقها وارتفع مستوى كفاءة العاملين في مجال استخدام الحاسوب.

دراسة (السمري، 2010) " مدركات العاملين في القطاع العام والخاص في المجتمع السعودي نحو الفساد الإداري " وتكونت عينة الدراسة من (404) مبحوثاً، وأظهرت الدراسة أن أهم أسباب انتشار الفساد هو عدم الجدية في مكافحة الفساد، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح المفسدين، وغياب الرقابة، وأشارت الدراسة أن أهم الوسائل لمحاربة الفساد تمثلت في المحاسبة والتحقق في الفساد وتدعيم أجهزة الفساد الحكومية، وأن من أكثر أشكال الفساد انتشاراً فهي القرارات المتخذة لخدمة الواسطة والمحسوبية والمحاباة والترجيح من الوظيفة، وفيما يتعلق بمدى ثقة العاملين بالمؤسسات، فقد بينت الدراسة أن المؤسسات الدينية والأجهزة الأمنية كان أكثر ثقة من الناس، وإنه يوجد إجماع لدى المشاركين في مدركاتهم نحو الفساد، يعزى لقطاع المرتبة الإدارية النوع الاجتماعي والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي ومكان العمل.

دراسة (الصرايرة، 2010) "اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد المالي والإداري" وهدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي من حيث أشكاله وآثاره وأساليب الحد منه في مؤسسات الدولة، وهفت أيضاً إلى معرفة درجة اتجاهات النخب الأردنية نحو عناصر الفساد المتمثلة في استغلال الوظيفة العامة، وعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين والمحسوبة والواسطة والرشوة ووجود جرائم غسل وتهريب الأموال، والتهرب الضريبي والجمركي في الأردن.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ اتجاهات النخب الأردنية كانت مرتفعة نحو درجة الفساد العام المالي والإداري في أجهزة الدولة، وكانت أعلى درجة اتجاه نحو استغلال الوظيفة العامة لتلبية المصالح الشخصية ثم المحسوبة والواسطة والرشوة، وأظهرت الدراسة أن الاتجاه العام لاتجاهات النخب كانت مرتفعة نحو جرائم التهريب الجمركي والضريبي، وغسيل الأموال، وعدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات وأخلاقيات العمل، حيث فسرت هذه العوامل مجتمعة ما نسبته (67,3%) من الاتجاه العام.

وفي دراسة (عبداللطيف، 2008)، بعنوان "أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية" التي هدفت إلى التعرف على الأخلاقيات الوظيفية ودورها في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية في الجمهورية العراقية، وشملت عينة الدراسة (769) موظفاً من العاملين في مراكز الوزارات في محافظة بغداد، وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب الفساد الإداري تتمثل في ضعف الرقابة، والمتابعة، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعدم وضوح الواجبات والمسؤوليات للموظف الحكومي، وانخفاض الأجر، والمرتبات التي يحصل عليها الموظف، وعدم كفايتها لتلبية وإشباع حاجته وسد متطلبات عائلته، وارتفاع الأسعار، والخدمات التي يحتاجها الموظف، وذلك نتيجة ظهور السوق السوداء، واختفاء السلع في قنوات التوزيع الرسمية، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأجور والرواتب، وضعف تطبيق القوانين والأنظمة والقرارات التي تنظم الوظيفة والعمل، وتنظيم سلوك العاملين في المنظمات.

دراسة (الشيخ، 2007) بعنوان "الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي في المملكة العربية السعودية" وكانت من أهم نتائج الدراسة أن الفساد الإداري نتاج لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والتنظيمية. وأن أهم معوقات جهود مكافحة الفساد الإداري في السعودية يتمثل في ضعف الجهود الإعلامية في التوعية، وضعف أجهزة الرقابة الإدارية والمالية.

كما خلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من السبل الوقائية التي ينبغي تطبيقها لمكافحة الفساد الإداري منها الوقائية ومنها العلاجية، وتفعيل تطبيقات وبرامج الحكومة الإلكترونية الرقابية هي أحد أهم سبل الوقاية والعلاج.

الدراسات الأجنبية:

وتشير دراسة بنجامين أولكين (Benjamin A. Olken, 2005) بعنوان الفساد وتكاليف إعادة التوزيع، قد تناولت درجة الفساد في البلدان النامية التي قد تتال من قدرة الحكومات على إعادة توزيع الثروة بين المواطنين، على وجه التحديد، من خلال فحص برنامج مكافحة الفقر في إندونيسيا الذي يتولى توزيع الأرز المدعوم على الأسر الفقيرة. وفي تقدير مدى الفساد في البرنامج من خلال مقارنة البيانات الإدارية على كمية من الأرز، وزعت مع بيانات المسح على المبلغ الذي تسلمه فعلاً من قبل الأسر. وتشير التقديرات إلى أن المركزي في متوسط ما لا يقل عن (18%) من الأرز قد تلاشت تماماً، وأن الفئات غير المتجانسة عرقياً، والمناطق المأهولة بالسكان هم أكثر عرضة ليكون في عداد فاقد الأرز، وباستخدام افتراضات متحفظة لهامشي تكلفة الأموال

العامة، يقدر أن الخسائر الاجتماعية من هذا الفساد قد تكون كبيرة ما يكفي للتعويض عن مكاسب الرفاه المحتملة الناتجة عن نية لإعادة التوزيع من البرنامج. هذه النتائج تشير إلى أن الفساد قد يفرض قيوداً كبيرة على البلدان النامية، كما يتطلب جهوداً لإعادة التوزيع، وربما يساعد في تفسير انخفاض مستوى برامج النقل في البلدان النامية.

دراسة باف (Baff,2002) تحديات الفساد الإداري والمالي الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أشارت إلى أن التطور الذي ظهر في العقدين الماضيين في الرأسمالية الأمريكية وبروز الشركات المالية الأمريكية العملاقة وما تتمتع به من سلطات ومقدرات مالية متعظمة أدى إلى بروز نوع جديد من الفساد في الإدارة الأمريكية ناتج عن نزعة تلك الشركات الواسعة إلى النفوذ وإلى التأثير في القرارات الإدارية الحكومية ترويجاً لمصالحها الخاصة، واقترح الباحث إجراء إصلاحات تنظيمية وقانونية سريعة في البيئة الأمريكية كإجراء علاجي ووقائي، إزاء حالة الفساد المتنامية المذكورة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة اتجاهات العاملين في البلديات نحو الفساد المالي والإداري، واستخدم المسح الاجتماعي، للخروج بالحقائق التي تخدم أبعاد الدراسة من خلال البيانات التي تم جمعها باستخدام أداة الدراسة، إضافة إلى البيانات التي تم استخراجها من المصادر الثانوية.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البلديات من محافظات (الكرك، والطفيلة، ومعان) من مختلف المستويات الوظيفية والبالغ عددهم (3668) موظف وموظفة.

عينة الدراسة:

تم سحب عينة عشوائية بلغت (600) مبعوثاً من العاملين في الأقسام الإدارية والتنظيمية والفنية، وبعد استرجاع الاستبيانات وتدقيقها، تبين أن الاستبيانات الصالحة للتحليل (522) استبانة.

أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة للدراسة بعد الاطلاع والبحث في الدراسات السابقة مثل دراسة (الصريرة،2011)، و(الشمري،2010)، فقد تم تصميم أداة الدراسة بعناية لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها، حيث حددت الإجابات المحتملة عن كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وإعطاء كل إجابة درجة محددة تتراوح من (1-5) . وقد شملت الاستبانة أربعة محاور، ويندرج تحت كل محور عدة أسئلة أو فقرات، وبشكل عام تحتوي الاستبانة على قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: ويشمل على البيانات النوعية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة (النوع الاجتماعي، والعمر، والوظيفة، وصفة التعيين الوظيفي، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، وعدد سنوات الخبرة، والمستوى التعليمي).

القسم الثاني: وقد شمل هذا الجزء (62) فقرة، توزعت على مقاييس للاتجاهات وفق المحاور التالية:

1. المحور الأول يتعلق بقياس اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الأسباب المؤدية لانتشار الفساد المالي والإداري في البلديات: وقد شمل على (20) فقرة.
2. المحور الثاني يتعلق بقياس اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تنفيذ البلديات لإجراءات مكافحة الفساد المالي والإداري في البلديات: وقد شمل على (14) فقرة.
3. المحور الثالث يتعلق بقياس اتجاهات أفراد عينة الدراسة والآثار المترتبة على الفساد المالي والإداري في البلديات، وقد شمل على (13) فقرة.
4. المحور الرابع يتعلق بقياس اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو انتشار أشكال الفساد المالي والإداري في البلديات: وقد شمل على (15) فقرة.

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من مناسبة تطبيق أداة الدراسة، قام الباحث بعرضها على ثلاثة من المختصين في الموضوع، وفي ضوء ذلك تم الأخذ بأراء المحكمين وإجراء التعديلات الضرورية، والتي تمثلت في إعادة الصياغة اللغوية لبعض الفقرات.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخراج معامل ثباتها باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alfa) باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية (Spss)، حيث بلغ قيمة معامل الثبات كرونباخ ألفا (0.867)، وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق الأداة والاعتماد عليها في تطبيق الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لغرض الإجابة على أسئلة الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss) وبما يتناسب مع متغيرات الدراسة، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للمحاور باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
2. معامل الارتباط بيرسون لإجراء فحص العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.
3. استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA).

خصائص عينة الدراسة:

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (1) المتعلقة بخصائص عينة الدراسة أن حوالي (61.6%) من أفراد عينة الدراسة من الذكور مقابل حوالي (38.4%) من الإناث، وأن الذين تقل أعمارهم عن (39-30) سنة أعلى نسبة، حيث بلغت (32.6%)، ثم يليه الذين تقع أعمارهم بين (40-49) سنة، حيث بلغت نسبتهم (30.2%)، ثم جاء بعد ذلك الذين أعمارهم أكثر من (50) سنة، وبلغت نسبتهم (22.5%)، وكانت أقل نسبة للذين تقع أعمارهم بين (20-29) سنة أقل نسبة بلغت (14.7%)، وأن أفراد العينة الذين مستوى دخلهم

الشهري من (301-400) بلغت النسبة (65.9%)، يليه الذين كان مستوى دخلهم (أكثر من 400 دينار) بلغت النسبة (9.2%)، ثم يليه من كان مستوى دخلهم الشهري ما بين (200-300) فقد بلغت نسبتهم (9.68%)، إن المستوى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة في مرتبة موظف كانت نسبتهم (83.6%)، يليه من هم برتبة رئيس قسم بنسبة (10.3%)، ثم بعد ذلك من هم برتبة مدير دائرة وبلغت النسبة (6.1%)، أن أفراد مستوى عينة الدراسة من مستوى التعليم الثانوي قد بلغت النسبة (41.8%)، ومن حملة الدبلوم ما نسبته (25.9%)، ومن مستوى التعليم الجامعي ما نسبته (32.3%)، إن أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة القليلة من ضمن الفئة (أقل من 5 سنوات) بلغت النسبة (12.9%)، ومن فئة (11-15) سنة ما نسبة (27.6%)، بينما فئة الخبرة الطويلة من ضمن الفئة (أكثر من 15 سنة)، ما نسبة (26.1%).

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة (%)
الجنس	ذكر	322	61.6%
	إناث	200	38.4%
	المجموع	522	100%
العمر	29-20	77	14.7%
	39-30	170	32.6%
	49-40	158	30.2%
	50 فأكثر	117	22.5%
	المجموع	522	100%
الدخل الشهري	300-200	48	9.2%
	400-301	344	65.9%
	أكثر من 400 دينار	130	24.9%

%100	522	المجموع	
%6.1	32	مدير دائرة	
%10.3	54	رئيس قسم	المستوى الوظيفي
%83.6	436	موظف	
%100	522	المجموع	
%41.8	218	ثانوية عامة	
%25.9	135	دبلوم كلية مجتمع	المستوى التعليمي
%32.3	169	جامعي	
%100	522	المجموع	
%12.9	67	أقل من 5	
%33.4	174	10-5	
%27.6	144	15-11	
%26.1	136	أكثر من 15	الخبرة العملية
%100	522	المجموع	
%27.5	144	أعزب	
%63.9	334	متزوج	الحالة الاجتماعية
%4.6	24	أرمل	
%4.2	21	مطلق	
%100	522	المجموع	

عرض النتائج:

السؤال الأول: ما الأسباب المؤدية لانتشار الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الأسباب المؤدية لانتشار الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وترتيبها تنازلياً حسب المستوى، جدول رقم (2)

الجدول رقم (2)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للأسباب المؤدية لانتشار الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	
1	0.72	4.28	قبول الوساطة وانتشار المحسوبية
2	0.80	4.24	ضعف الرقابة الداخلية وقلة المحاسبة
3	0.86	4.10	وجود أعداد كبيرة من الموظفين متورطين في الفساد.
4	0.89	4.07	تأييد المسؤولين للفساد وعدم معاقبة الفاسدين
5	0.91	4.05	غياب الوازع الديني والتخلي عن أخلاقيات الوظيفة العامة.
6	0.97	3.95	انتشار ثقافة الفساد بين موظفي البلديات
7	0.99	3.88	الترهل الإداري وعدم الجدية في تنفيذ القرارات.

8	0.82	3.83	تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة
9	0.86	3.73	عدم فاعلية البرامج الحاسوبية المستخدمة في ضبط الأمور المحاسبية والمالية.
10	0.85	3.71	عدم الالتزام بتطبيق المعايير الصحيحة في التعيين والترقية.
11	0.85	3.65	كثرة الرشاوى والتسهيلات المالية المقدمة من قبل المراجعين.
12	8.89	3.65	قلة الإلمام بالمهام والواجبات الوظيفية لدى موظفي البلديات
13	0.86	3.64	الانغلاق والجمود في العمل الإداري وعدم قبول التغيير
14	0.91	3.63	الروتين وتعدد الإجراءات المطلوبة من المراجعين.
15	0.93	3.53	انخفاض الأجور والرواتب الشهرية للموظفين وعدم كفايتها.
16	0.93	3.43	فقدان الحراك المجتمعي للمطالبة بوقف الفساد.
17	0.95	3.41	عدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة الأعمال الموكلة للموظفين
18	1.02	3.41	عدم وضوح الصلاحيات والسلطات المقدمة لبعض الموظفين.
19	0.93	3.36	وجود نقص في التشريعات المالية والإدارية الضابطة للإيرادات والنفقات.
20	0.97	3.19	ضعف التنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة لسلامة تطبيق القوانين والأنظمة.

المتوسط الحسابي العام 3.72 0.83 ---

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أن أكثر الأسباب المؤدية لانتشار الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قبول الوساطة وانتشار المحسوبية في المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.28) وانحراف معياري (0.72)، ثم يليه في المرتبة الثانية ضعف الرقابة الداخلية وقلّة المحاسبة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.24) وانحراف معياري (0.80)، يليه في المرتبة الثالثة وجود أعداد كبيرة من الموظفين المتورطين في قضايا فساد، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.10)، وانحراف معياري (0.86). إلا أن الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الأسباب المؤدية لانتشار أسباب الفساد المالي والإداري في البلديات مرتفعة جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.72) والانحراف المعياري (0.83).

السؤال الثاني: ما مستوى تنفيذ البلديات لإجراءات مكافحة الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تنفيذ البلديات لإجراءات مكافحة الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وترتيبها تنازلياً حسب المستوى، جدول رقم (3)

الجدول رقم (3)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لمستوى تنفيذ البلديات لإجراءات مكافحة الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	
1	1.06	2.91	تقوم البلديات بالتحقق وتحويل قضايا شبيهة فساد للجهات المعنية.
2	1.04	2.83	تعمل البلدية على تشديد العقوبات على المتورطين في قضايا فساد.
3	1.04	2.75	تعمل البلديات على منح صلاحيات واسعة لأجهزة الرقابة الداخلية.

4	1.00	2.61	تقوم البلدية على زيادة الوعي بأخطار الفساد الإداري من خلال قسم العلاقات العامة في البلدية
5	1.02	2.55	تطبق البلدية مبدأ الشفافية على الأعمال والمشاريع المنفذة في البلدية.
6	1.00	2.54	تعمل البلدية على الاستفادة من خبرات البلديات الأخرى في المملكة في مكافحة الفساد.
7	1.04	2.94	تعمل البلدية على تطبيق البرامج المحوسبة لضبط أعمالها المالية
8	1.03	2.48	تقوم البلدية بمكافأة الموظفين المتميزين بالنزاهة والإخلاص في العمل.
9	0.97	2.44	تقوم البلدية بجولات تفتيشية دورية على المناطق التابعة لها.
10	0.98	2.39	تعمل البلدية على تطبيق مبدأ المساواة والعدالة بين الموظفين في الترقية.
11	0.94	2.38	تقوم البلدية بتطبيق المقترحات والإجراءات المساعدة بمكافحة الفساد.
12	0.98	2.37	تقوم البلدية بتحسين أوضاع الموظفين في البلديات بشكل دوري.
13	0.95	2.36	تعمل البلديات على متابعة الشكاوى المقدمة من المواطنين.
14	0.93	2.33	تعمل البلدية على تطور النظم والتعليمات التي تحد من الفساد الإداري.
---	0.78	2.53	المتوسط الحسابي العام

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3) أن مستوى تنفيذ البلديات لإجراءات مكافحة الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تقوم البلديات بالتحقق وتحويل قضايا شبهة فساد للجهات المعنية في المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.91) وانحراف معياري (1.06)، ثم يليه في المرتبة الثانية تعمل البلدية على تشديد العقوبات على المتورطين في قضايا فساد، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.83) وانحراف معياري (1.04)، يليه في المرتبة الثالثة تعمل البلدية على منح صلاحيات واسعة لأجهزة الرقابة الداخلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.75)، وانحراف معياري (1.04).

إلا أن الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تنفيذ البلديات لإجراءات مكافحة الفساد المالي والإداري في البلديات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.53) والانحراف المعياري (0.78).

السؤال الثالث: ما الآثار المترتبة على الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟ ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وترتيبها تنازلياً حسب المستوى، جدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للآثار المترتبة على الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	
1	0.86	4.26	معاونة المواطنين من نقص الخدمات
2	0.86	4.25	فقدان الثقة بين المواطن والبلدية.
3	0.80	4.23	انتشار أسلوب الوساطة والمحسوبية كطريقة لتنفيذ الأعمال في البلديات.
4	0.97	4.22	عدم العدالة في توزيع الخدمات البلدية على الأحياء والمناطق السكنية.
5	0.852	4.20	انتشار الخلافات والعنف بين المواطنين
6	0.86	4.19	ضياع وتأخير المعاملات الرسمية للمواطنين.

7	1.11	4.17	تدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
8	0.89	4.16	انتشار الرشوة بكل صورها في أعمال البلديات.
9	0.89	4.16	زيادة حالات التهرب من دفع الضرائب والرسوم البلدية.
10	0.85	4.15	اللامبالاة بمشاكل المواطنين وعدم الاهتمام بوضع حلول لها.
11	0.85	4.14	تدني مستوى الطرق وزيادة الحوادث والمشاكل المرورية.
12	0.86	4.13	انتشار حالات الاختلاس والسرقات الماليّة في البلديات.
13	0.86	4.09	زيادة المشاكل المتعلقة بتنظيم أعمال البناء والأراضي بين المواطنين.
---	0.73	4.18	المتوسط الحسابي العام

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أن مستوى الآثار المترتبة على الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة معاناة المواطنين من نقص الخدمات في المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.26) وانحراف معياري (0.80)، ثم يليه في المرتبة الثانية فقدان الثقة بين المواطن والبلدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.25) وانحراف معياري (0.86)، يليه في المرتبة الثالثة انتشار أسلوب الوساطة والمحسوبية كطريقة لتنفيذ الأعمال في البلديات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.23)، وانحراف معياري (0.80).

إلا أن الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.18) والانحراف المعياري (0.73).

السؤال الرابع: ما مدى انتشار أشكال الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مدى انتشار أشكال الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وترتيبها تنازلياً حسب المستوى، جدول رقم (5).

الجدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مدى انتشار أشكال الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	
1	0.84	4.07	إبتزاز المراجعين لأخذ الموافقات على التراخيص المخالفة للأنظمة.
2	0.87	4.06	تعيين الأقارب ومعارف المسؤولين الكبار.
3	0.88	4.01	الإهمال في أداء الأعمال والمتطلبات الوظيفية.
4	0.94	3.90	أخذ الرشاوى والهبات والإكراميات للتغاضي عن المعاملات المخالفة للأنظمة.
5	0.99	3.80	التحايل على القوانين والأنظمة لتلبية أغراض شخصية.
6	0.99	3.76	تزوير الوثائق والمستندات.
7	1.01	3.72	إفشاء الأسرار والمعلومات بقصد التربح منها.

8	1.03	3.68	استغلال امتيازات الوظيفة للأغراض الشخصية..
9	1.09	3.61	عدم العدالة في تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات على المراجعين
10	1.08	3.59	استغلال موارد وإمكانيات البلدية.
11	1.07	3.57	عدم الالتزام بمواعيد العمل الرسمي وتأخير المعاملات.
12	1.08	3.48	المساعدة على التهرب من دفع الرسوم على المعاملات الرسمية.
13	1.10	3.47	إخفاء المستندات والوثائق وإتلافها لتلبية أغراض شخصية.
14	0.10	3.46	الاستيلاء والتعدي على أموال البلدية.
15	1.10	3.39	السراقات والاختلاس المالىة.
---	0.91	3.71	المتوسط الحسابي العام

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (5) أن أكثر أشكال الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ابتزاز المراجعين لأخذ الموافقات على التراخيص المخالفة للأنظمة في المرتبة الأولى ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.07) وانحراف معياري (0.84)، ثم يليه في المرتبة الثانية تعيين الأقارب ومعارف المسؤولين الكبار، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.06) وانحراف معياري (0.87)، يليه في المرتبة الثالثة الإهمال في أداء الأعمال والمتطلبات الوظيفية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.01)، وانحراف معياري (0.88). إلا أن الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى انتشار أشكال الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة مرتفعة جداً حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.71) والانحراف المعياري (0.91).

السؤال الخامس : هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين في البلديات نحو أسباب وأشكال ومظاهر وأساليب مكافحة الفساد والتي تعزى إلى (الجنس، المستوى التعليمي، والعمر، والدخل، وعدد سنوات الخبرة) ؟

يظهر الجدول رقم (6) تحليل التباين لفحص الفروق في اتجاهات العاملين في البلديات نحو أسباب وأشكال ومظاهر وأساليب مكافحة الفساد والتي تعزى إلى (الجنس، المستوى التعليمي، والعمر، والدخل، وعدد سنوات الخبرة) ، وقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، والحالة الاجتماعيّة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير العمر والحالة الاجتماعيّة، ووجود فروق ذات دلالة لمتغير النوع الاجتماعيّ ، والمستوى الوظيفي، والدخل الشهري، والخبرة.

الجدول رقم (6)

تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق في اتجاهات العاملين في البلديات نحو أسباب وأشكال ومظاهر وأساليب مكافحة الفساد

Sig	F	متوسط المربعات	Df	مجموع المربعات	المصدر	المتغير
					بين المجموعات	
0.01	3.67	980.309	3	13.93		النوع الاجتماعيّ
3		693.378	518	655.27	داخل المجموعات	
					الإجمالي	
0.31	1.19	2.333	3	7.0	بين المجموعات	المستوى الوظيفي
4		1.961	518	1015.8	داخل المجموعات	
					الإجمالي	
.000	11.1	13.204	3	39.6	بين المجموعات	المستوى التعليمي
		1.191	518	616.9	داخل المجموعات	
					الإجمالي	
.362	1.07	792.609	3	4.4	بين المجموعات	العمر

		529.853	275	640.8	داخل المجموعات	
			521	644.7	الإجمالي	
			3	17.7	بين المجموعات	الدخل الشهري
0.01		5.908	518	803.4	داخل المجموعات	
0	3.81					
		1.551	521	821.1	الإجمالي	
0.00		9.195	2	18.4	بين المجموعات	
1	.7.29					
		1.26	519	653.9	داخل المجموعات	الخبرة
			521	672.3	الإجمالي	
0.36	1.01	1.593	2	3.4	بين المجموعات	
8						
		1.588	519	630.6	داخل المجموعات	الحالة الاجتماعية
			521	634.0	الإجمالي	

مناقشة النتائج:

كشفت نتائج الدراسة أن أهم الأسباب المؤدية لانتشار الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قبول الوساطة وانتشار المحسوبية في المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.28) وانحراف معياري (0.72)، ثم يليه في المرتبة الثانية ضعف الرقابة الداخلية وقلة المحاسبة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.24) وانحراف معياري (0.80)، يليه في المرتبة الثالثة وجود أعداد كبيرة من الموظفين المتورطين في قضايا فساد، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.10)، وانحراف معياري (0.86)، وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة (الصرايرة، 2012)

بينما أظهرت نتائج الدراسة أن البلديات تقوم بدرجة متوسطة بالتحقق وتحويل قضايا شبهة فساد للجهات المعنية في المرتبة الأولى ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.91) وانحراف معياري (1.06)، ثم يليه في المرتبة الثانية: تعمل البلدية على تشديد العقوبات على المتورطين في قضايا فساد، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.83) وانحراف معياري (1.04)، يليه في المرتبة الثالثة تعمل البلدية على منح صلاحيات واسعة لأجهزة الرقابة الداخلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.75)، وانحراف معياري (1.04)، والتقت هذه النتيجة مع دراسة (الصرايرة، 2010) ودراسة (عبداللطيف، 2008)، ودراسة (الشمري، 2010).

أظهرت نتائج الدراسة أن من أهم الآثار المترتبة على الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة معاناة المواطنين من نقص الخدمات في المرتبة الأولى ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.26) وانحراف معياري (0.80)، ثم يليه في المرتبة الثانية فقدان الثقة بين المواطن والبلدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.25) وانحراف معياري (0.86)، يليه في المرتبة الثالثة انتشار أسلوب الوساطة والمحسوبية كطريقة لتنفيذ الأعمال في البلديات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.23)، وانحراف معياري (0.80)، وهذه النتيجة التقت مع دراسة (الغزي، 2010) ، ودراسة (احمد، 2009)، ودراسة (الجهني، 2003)

إلا أن الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.18) والانحراف المعياري (0.73).

أظهرت نتائج الدراسة أن من أهم أشكال الفساد المالي والإداري في البلديات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ابتزاز المراجعين لأخذ الموافقات على التراخيص المخالفة للأنظمة في المرتبة الأولى ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.07) وانحراف معياري (0.84)، ثم يليه في المرتبة الثانية تعيين الأقارب ومعارف المسؤولين الكبار، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.06) وانحراف معياري (0.87)، يليه في المرتبة الثالثة الإهمال في أداء الأعمال والمتطلبات الوظيفية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.01)، وانحراف معياري (0.88)، واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (عبداللطيف، 2008)، ودراسة (الشهابي وداغر، 2000).

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، والحالة الاجتماعية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير العمر والحالة الاجتماعية، ووجود فروق ذات دلالة لمتغير النوع الاجتماعي ، والمستوى الوظيفي، والدخل الشهري، والخبرة.

التوصيات:

1. هيكلة النظام الإداري والمالي في البلديات وتطويره.
2. استحداث أجهزة للرقابة والتفتيش فنية وإدارية لصيانة ومراقبة أملاك البلدية ومراقبة الجهاز المالي والإداري.
3. العمل على حوسبة البلديات مالياً وإدارياً.

المراجع العربية والأجنبية :

المراجع العربية :

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم،(1986)، لسان العرب، بيروت دار صادر.

أحمد، نزار، (2009)، أين تذهب أموال النفط العراقي. دراسة تحليلية.

آل الشيخ، خالد بن عبد الرحمن،(2007)، الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه، وسبل مكافحته نحو بناء نموذجي تنظيمي، رسالة دكتوراه غير منشورة، الرياض. المملكة العربية السعودية.

البدايه، نيا،(2009)،الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العولمة أعمال مؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، ص.123

البشرى، محمد الأمين، (2007)، الفساد والجريمة المنظمة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

البنك الدولي،(2009)، أحوال اقتصادية الشرق الأوسط.

حلواني، ابتسام عبدالرحمن، (2003)، دور القيادة في انتشار التسبب في العمل الإداري، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، ص 130.

الحمارنة، مصطفى،(2004)، البلديات ضعف الإستراتيجية وهيمنة المرحلة، مركز الدراسات الإستراتيجية.

الخليفة، عبدالله بن حسين، (1999)، أبعاد الجريمة ونظم المعلومات الجنائية في الوطن العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الخمليشي، احمد،(1989)، جريمة الفساد، مطبعة الرسالة، الرياض.

داغر، منقذ محمد،(2001)، علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية لموظفي الحكومة ومنظماتها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الذهبي، جاسم محمد، (2005)، ظاهرة غسل الأموال بين الفساد الإداري والجريمة المنظمة، مجلة العلوم الاقتصادية، ص 96-123.

روزا كرمان، سوزان، (2003)، الفساد والحكم، الأهلية للنشر والتوزيع.

الزهار، نبيل، (1996)، علم النفس الاجتماعي المعاصر بين النظرية والتطبيق، ط6، مكتبة عين شمس، القاهرة. السمرى، عدلي، (2009)، السلوك الانحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

السمرى، عدلي، (2009)، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

الشمري، نامي، (2010)، مدركات العاملين في القطاع العام والخاص في المجتمع السعودي نحو مدركات الفساد، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الشابي، انعام، داغر، منقذ، (2000)، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للتنمية الإدارية، العدد 2، ص 107-145، القاهرة مصر.

الشيخ، داود، عماد، صلاح، (2007)، الفساد والإصلاح، مكتبة الأسد، دمشق.

الصرراية، رياض، (2010)، اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد المالي والإداري في الأردن، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

الطراونه، إبراهيم احمد، (2010)، دور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد المالي والإداري في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

عبد اللطيف، أسار فخري، (2008)، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، مجلة الجندول، مجلة العلوم الإنسانية، ص.185

العتيبي، خالد بشير، (2012)، دور أعمال الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الفساد الإداري، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

قانون البلديات، (2011)، مع تعديلاته.

القريوتي/ محمد قاسم، (2001)، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

الناصر، ناصر عبيد، (2002)، ظاهرة الفساد، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.

- نجم، عبود نجم،(2005)، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- الوريكات، عايد، (2002)، نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- اليوسف، يوسف،(2002)، الفساد المالي والإداري، الأسباب والنتائج وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد(30)، العدد(2)، جامعة الكويت، الكويت.

المراجع الأجنبية

- Agnew,R,and white,H,R.(1992),An empirical test of general strain theory criminology,20(40),475-499.
- Benjamin A. Olken (2005). Micro evidence from Indonesia National Bureau of Economic Research, USA.
- Baff,(2002),R is one of the receptors for B-Cell activating factor (Baff),amember.
- Durkeim,E,(1984), the division of labor in society, New York Free Press.
- Kony,T,Y,(1999),corruption and its Institutional Experience of south Korea, IDS,Bulletine, Voll,26,No.
- Merton,R,(1957), social Theory and Social Structure Gence,III,free,pres.
- Merton,Robert,K,(1993), Social Structure & Anomie, American Sociological Review3.